الاتحاد الأوروبي.. النموذج والتجربة: تطورات تاريخية:

* يعد ٩/٥/١٩٥٠، يوم إعلان ميلاد الإتحاد الأوروبي حين إقترح وزير الخارجية الفرنسي (روبرت شومان) توحيد إنتاج الفحم والفولاذ في كل من فرنسا وألمانيا الإتحادية (خطة شومان)..

* في ٨/٤/١٩٥١ وُقعت في باريس إتفاقية لتأسيس (الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ) من جانب فرنسا وألمانيا، وإيطاليا ودول البنيلوكس (بلجيكا - هولندا - لوكسمبورج) والتي عُرفت بإسم **(إتحاد الفحم والفولاذ)** بهدف إقامة سوق للفحم والفولاذ، وتشمل أيضاً البضائع والخدمات للدول الست الأعضاء.

* في ٢٥/٥/١٩٥٧ وَقعت الدول الست الأعضاء المذكورة في روما إتفاقية تأسيس (السوق الأوروبية المشتركة) و (منظمة الطاقة الأوروبية النووية) والتي طُبقت في ١/١/١٩٥٨... والمنظمات الثلاث (الهيئة الأوروبية للفحم والفولاذ - السوق الأوروبية المشتركة - منظمة الطاقة الأوروبية النووية) دمجت، وأصبحت تشكل مجتمعة **(المجموعة الاقتصادية الأوروبية)**.

* في ٢٧/٣/١٩٦٥ تم توقيع إتفاقية دمج الهيئات التنفيذية للمنظمات الثلاث التي شكلت (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) في هيئة تنفيذية واحدة وضعت في حيز التنفيذ عام ١٩٦٩.

* في ١/٧/١٩٦٨ بدأت الوحدة الجمركية حيث أُلغيت جميع الجمارك بين الدول الأعضاء في المجموعة الإقتصادية الأوروبية، وتم إعتماد تعرفة

جمركية موحدة تجاه الخارج، وهي خطوة هامة نحو السوق الداخلية والموحدة.

* في ١/ ١/ ١٩٧٠ بدأت دول المجموعة الأوروبية الإتجاه نحو (التعاون السياسي الأوروبي) أي انتهاج سياسة خارجية موحدة.

* في ٢١/ ٤/ ١٩٧٠ صدر قرار بتمويل المجموعة الأوروبية عن طريق موارد مالية خاصة بها بدلاً من نظام الحصص المحددة المفروضة على الدول الأعضاء.

* في ١/ ١/ ١٩٨٣ حصلت المجموعة الأوروبية على الصلاحية الكاملة لرسم سياسة تجارية موحدة للدول الأعضاء، وإنضمت كل من الدانمارك وبريطانيا وأيرلندا إلى المجموعة لتصبح تسعة أعضاء.

* في ١٣/ ٣/ ١٩٧٩ بدأ تطبيق (النظام النقدي الأوروبي) ووحدة الصرف الأوروبية، وأعتمد آلية تفصيلية للتدخل في أسواق النقد بهدف التحكم بأسعار الصرف لعملات الدول الأعضاء، وتقديم الدعم للعملات التي تتعرض إلى الضعف والتذبذب... وقد تضمن النظام النقدي الأوروبي ثمانية عملات هي: (المارك الألماني - الفرنك الفرنسي - الفرنك البجليكي - الجيلدر الهولندي - الكرون الدانماركي - الليرة الإيطالية - الجنيه الأيرلندي - فرنك لوكسمبورج)، وتُرك باب الانضمام إلى النظام مفتوحاً بالنسبة لبقية الدول أعضاء السوق التي ترغب في الإنضمام إليه فيما بعد.. ويستهدف النظام النقدي الأوروبي تحقيق الاستقرار النقدي في دول السوق بعد أن شهدت تجربة نظام أسعار

الصرف القائمة آثاراً سلبية عديدة على إقتصاديات دول السوق الأوروبية... ووفقاً لهذا النظام يسمح لكل عملة أن تتذبذب مقابل العملات الأخرى الأعضاء في حدود (٢.٢٥٪) من سعر العملة بالنسبة لوحدة النقد الأوروبية – والتي تعتبر وحدة حساب تتحدد قيمتها على أساس (توليفه) من العملات الأوروبية مرجحة بأوزان متباينة حيث يستأثر المارك الألماني، فالفرنك الفرنسي، والإسترليني بالنصيب الأكبر من تلك الأوزان... وتلتزم الدول الأعضاء بأن تتخذ الإجراءات المناسبة لتكفل عدم إنحراف عملاتها عن ذلك الهامش المسموح به وذلك كشرط لبقائها عضوًا في النظام، وقد تتضمن تلك الإجراءات التصحيحية: تدخل المصرف المركزي في أسواق الصرف – تغيير أسعار الفائدة المحلية – تعديل السياسات المالية والنقدية المحلية على نحو يكفل إستقرار العملة في الحدود المصرح بها ... كذلك يقتضي النظام النقدي الأوروبي أن تلتزم جميع الدول المشتركة في النظام بالتدخل في أسواق الصرف لمساندة أي عملة داخل النظام، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول المشتركة في النظام والتي قد تواجه مشاكل إقتصادية معينة (مثل إيطاليا التي تعاني من الإرتفاع المزمن لمعدل التضخم) سمح لعملاتها بالتذبذب على نطاق أوسع مؤقتاً إلى أن تتمكن من السيطرة على مشاكلها الداخلية... ومن أجل الحفاظ على أسعار الصرف الجديدة، يصرح للأعضاء الالتجاء للإقتراض من (صندوق النقد الأوروبي) والذي أنشيء لهذا الغرض وساهمت في تمويله الدول الأعضاء... ويهدف النظام النقدي الأوروبي إلى تحقيق نوع من التكامل بين الدول أعضاء السوق المشتركة، وتحقيق الاستقرار النقدي من خلال القضاء على تقلبات أسعار الصرف التي كان لها تأثيراً سلبياً على العلاقات التجارية بين الدول أعضاء السوق .. كما يؤكد النظام النقدي

الأوروبي على أهمية تقارب مستوى معدلات التضخم والنمو في الدول الاعضاء كشرط أساسي لتحقيق الإستقرار النقدي، مقراً بذلك العلاقة بين أسعار الصرف والسياسات الأقتصادية المحلية.. وهكذا فإن تقليل الإختلافات الاقليمية يعتبر هدفاً أساسياً للنظام بعد أن ساهم في استقرار العملات العالمية وفي زيادة درجة التعاون بين الدول الأعضاء خاصة على مستوى المصارف المركزية.

* في ٧/-١٠/٦/١٩٧٩ تم إجراء الإنتخاب المباشر لأعضاء **(البرلمان الأوروبي)** ومقره لوكسمبورج.

* في ١/١/١٩٨١ تم إنضمام اليونان لتصبح العضو العاشر في المجموعة الاوروبية.

* في ١٤/٦/١٩٨٥ أعدت المفوضية الأوروبية برنامجاً أصلاحيا في إطار (الكتاب الأبيض) عن إستكمال السوق الداخلية، والذي حدد الإجراءات اللازمة لإلغاء الحواجز المادية والضريبية والتقنية قبل عام ١٩٩٢، وربط اقامة السوق الداخلية مع زيادة الأموال المخصصة للمجموعة، والمخصصة لصندوق التعديل الهيكلي، وصندوق التلاحم.

* في ٣,٢/١٢/١٩٨٥ وافق المجلس الأوروبي على إصلاح إتفاقيات المجموعة الأوروبية بالبدء في الغاء مراقبة الأشخاص على الحدود داخل المجموعة الأوروبية إلغاء طردياً.

* في ١/١/١٩٨٦ تم توقيع (الوثيقة الأوروبية الموحدة) في لاهاي وبدأ تنفيذها في ١/٧/١٩٨٧، وقد منحت المجموعة الأوروبية صلاحيات

موسعة وأسلوباً فعالاً لإتخاذ القرار، فحصل البرلمان الأوروبي على حق المشاركة في سن التشريعات المتعلقة بالسوق الداخلية.

* في ١٢,١١/ ٢/ ١٩٨٨ تم إتفاق رؤساء الدول والحكومات على الإصلاحات البنيوية، والزراعية، وحل مشاكل الإنتاج الزراعي، والتقليل من الفوارق الإجتماعية والإقليمية.

* في ٢٧,٢٦/ ٦/ ١٩٨٩ ثم في ٩,٨/ ١٢/ ١٩٨٩ إتفق المجلس الأوروبي على خطوات ملزمة لا عودة عنها في إتجاه الوحدة الإقتصادية والنقدية لتحقيق تقدم نحو وحدة إقتصادية ومالية للمجموعة.

* في ٣/ ١٠/ ١٩٩٠ تمت وحدة الألمانيتين بإنضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى جمهورية ألمانيا الإتحادية لكي تصبح الأولى جزءاً من المجموعة الأوروبية.

* في ٩و ١٠و ١١/ ١٢/ ١٩٩١ تم عقد **قمة المجموعة الأوروبية في ماستريخت**، وفيها أُتفق على تحويل المجموعة الأوروبية من مجموعة إقتصادية إلى وحدة سياسية ذات عملة واحدة... ومعاهدة ماستريخت واتفاقية الوحدة الاوروبية أسفرت عن إتفاق رؤساء وحكومات المجموعة على (تكثيف وتمنين عرى التعاون بين الشعوب المعنية) حيث إمتدت بنود المعاهدة إلى الجوانب الإقتصادية والمالية والأمنية والدفاعية وإلى السياسة الخارجية... وبذلك يكون قد تم في قمة المجموعة الاوروية في ماستريخت التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة **الأوروبية الاقتصادية والنقدية، وبشأن**

الاتحاد السياسي أيضاً – وهذا اليوم (١١/ ١٢/ ١٩٩١) هو للمجتمع الدولي منعطف تاريخي لعلاقات تعاون نما تدريجياً على مدى العقود الأربعة لماضية ... فعلى الصعيد المالي والإقتصادي تقرر إنجاز **(الوحدة الإقتصادية والمالية الأوروبية)** في إطار عملية مرحلية موجهة لتقارب إقتصاديات الدول تقود إلى تبني **عملة موحدة** بحلول ١/ ١/ ١٩٩٩... وتشمل **الخطوط العريضة لمعاهدة ماستريخت** مايلي:

– تحديد أسعار الصرف بشكل لارجعة فيه لإصدار عملة موحدة.

– متابعة سياسات الدول الإقتصادية ضمن خطوط إرشادية، وإنشاء جهاز للمتابعة والمراقبة مع صندوق مالي تماسكي لمساعدة الأقطار الأفقر ضمن المجموعة تُسمى (صندوق التلاحم).

– لكي تكون أية دولة من دول المجموعة أهلاً للإنضمام إلى الوحدة المالية، فإن عليها أن تلتزم بخفض عجز الموازنة الحكومية إلي ٣٪ من إجمالي الناتج القومي، وخفض الديون الحكومية إلى ٦٠٪ من قيمة الانتاج السنوي للدولة، أو أن تُقنع الدول الأخرى الأعضاء في المجموعة بأن حظها في الإيفاء بهذين الشرطين في المستقبل جيد وعملي وواقعي.

وقد أقر المجتمعون في معاهدة ماستريخت ثلاث مراحل للوصول إلى الوحدة المالية والإقتصادية:

١) تعزيز التعاون الإقتصادي تدريجياً، وإدخال عملات الدول الأعضاء ضمن آلية (النظام النقدي الأوروبي) تمهيدا لإصدار عملة الوحدة الأوروبية

النقدية. وإقامة مصرف مركزي أوروبي في المرحلتين التاليتين.

٢) إنشاء المركز النقدي الأوروبي المعني بمراقبة النظام المالي الأوروبي، والتعاون النقدي الأوروبي في ١/ ١/ ١٩٩٤، والمؤسسة النقدية الأوروبية والتي تمثل نواة المصرف المركزي الأوروبي.

٣) تَرفع المفوضية العامة في موعد لا يتجاوز ٣١/ ١٢/ ١٩٩٦ تقريراً لرؤساء حكومات المجموعة حول مدى إلتزام الدول الأعضاء بمعايير أربعة محددة للإنضمام للوحدة النقدية والإقتصادية الكاملة.

أ) ألا يزيد معل التضخم السنوي على ١,٥٪ عن معدل التضخم في أفضل ثلاث دول بالمجموعة من حيث الأداء الإقتصادي.

ب) ألا يتجاوز عجز الموازنة ٣٪ من إجمالي الناتج القومي، بإستثناء حالات معينة.

ج) ألا تزيد نسبة الفائدة على القروض الطويلة الأجل في أية دولة بأكثر من ٢٪ عن مثيلاتها.

د) ألا يكون قدر جرى خفض سعر صرف العملة الوطنية أمام عملة دولة أخرى عضو في غضون العامين السابقين على الأقل.

ولاشك بأن الوحدة الإقتصادية في المجموعة الأوروبية في ظل تحديد أسعار الصرف للوحدة النقدية الأوروبية، وإستقرار قيمة العملة، تجعل الإقتصاد الأوروبي مستقراً غير خاضع لتقلبات الدولار الأمريكي أو تقلبات النظام النقدي العالمي.

* في ٧/ ٢/ ١٩٩٢ وقع وزراء خارجية المجموعة الأوروبية (معاهدة الإتحاد الأوروبي).

* في ١٠/ ١٢/ ١٩٩٢ خرجت قمة أدنبرة بقرارات مهمة لرؤساء دول وحكومات المجموعة على طريق الوحدة الأوروبية: زيادة الموازنة عن طريق زيادة حصة كل دولة فيها من ١,٢٪ إلى ١,٢٧٪ من الدخل القومي - زيادة الإستثمارات الأوروبية المشتركة في مجالات النقل والإتصالات لمكافحة إرتفاع معدلات البطالة - الموافقة على فتح باب التفاوض مع كل من : النمسا - السويد - فنلندا - النرويج للإنضمام للمجموعة الأوروبية.

* في ١/ ١/ ١٩٩٣ بدأ تطبيق معاهدة ماستريخت، وإتخذ الإتحاد الاوروبي عدة خطوات للدخول إلى مرحلة ما بعد هذ ه المعاهدة في ميادين الإقتصاد والنقد والسياسة الخارجية والأمن والدفاع المشترك والمواطنة الأوروبية الواحدة وصولاً إلى حكومة (فيدرالية) أو (كونفيدرالية) للدول الأعضاء.

* في ١٢/ ١٠/ ١٩٩٣ قررت المحكمة الدستورية الألمانية الموافقة للحكومة بالتصديق علي معاهدة ماستريخت ، والذي وصفها هيلموت كول بأنها (حجر أساس الوحدة الأوروبية) .

* في ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٣ قرر رؤساء حكومات الدول الـ (١٢) في مؤتمر القمة الطارىء في بروكسل ان تكون فرانكفورت مقراً لـ (المصرف المركزي الأوروبي) وأن تبدأ (المؤسسة النقدية الأوروبية) إعداد التحضيرات اللازمة لتأسيس المصرف المركزي الأوروبي. والذي يعني تأسيس «مؤسسة

ستتولى في المستقبل قيادة السياسة النقدية الأوروبية بالكامل، وعليه فإنها ستقرر مصير الإقتصاد في أوروبا، إضافة إلى أنها ستصدر العملة الأوروبية الموحدة في جميع دول المجموعة الأوروبية، كما ستتولى مسؤولية المحافظة على استقرار قيمة العملة أيضاً..

* في ١-١٥/٣/١٩٩٤ تم التوصل بين ممثلي الإتحاد الأوروبي وكل من: السويد - فنلندا - النمسا - النرويج إلى إتفاق على الترتيبات المتعلقة بإنضمامهم للاتحاد الأوروبي في ١/١/١٩٩٥.

مؤسسات الإتحاد الأوروبي:

١) المجلس الاوروبي... هيئة إستشارية تهتم بالأمور السياسية والقضايا المتعلقة بالمجموعة، والسياسة الخارجية... ويجتمع على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وله حق اصدار وسن التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الاوروبية وذلك في ضوء المقترحات التي تتقدم بها لجنة الجماعة الاوروبية.. ويلتزم المجلس بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي دون أن يلتزم برأيهما عند إستصدار التشريعات الأوروبية.

٢) البرلمان الاوروبي... ويعتبر الهيئة التشريعية بالنسبة لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية، والموازنات، والبت في مسائل إنضمام دول جديدة للمجموعة الأوروبية وقد تم إنتخابه مباشرة عام ١٩٧٩... وسلطاته إستشارية إلا في حالتين - (١) اقرار ميزانية الجماعة الأوروبية، و(٢)حق سحب الثقة من أعضاء

الهيئة التنفيذية للجنة الأوروبية، حيث يمارس في الحالتين سلطات غير مباشرة في صنع القرار في الجماعة الاوروبية.

٣) **اللجنة الأوروبية المشتركة** (المفوضية العامة) ... ومهمتها الإشراف على تطبيق القوانين والإتفاقات التي تصدر عن المجلس الوزاري، كما تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الخاصة بها تنفيذاً للمعاهدة، وتحدد سياسة المجموعة، وتشكل الذراع التنفيذية لها... فهي الجهاز التنفيذي للجماعات الأوروبية، ولها حق تقديم إقتراحات بمشروعات القوانين سواء من تلقاء نفسها أو بموجب تكليف من المجلس الأوروبي..

٤) **المجلس الوزاري (أو القمة الأوروبية)**... ويمثل سلطة القرار النهائي. ويناط به مسؤولية إتخاذ القرارات بالنسبة للسياسة الخارجية والأمن المشترك للمجموعة.. ويجتمع على مستوى الوزراء.

٥) **محكمة العدل الأوروبية**... الهيئة القضائية الواحدة. تراقب شرعية القرارات والأوامر والتوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري، واللجنة الأوربية، وكمرجع نهائي تبت بالشكاوي والدعاوي والخلافات بين أعضاء المجموعة... فهي السلطة القضائية داخل المجموعة الأوروبية. وتختص بفض المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء أو مؤسساتها وأفرادها في المجموعة الأوروبية.

٦) **مجلس المدققين (دائرة أو جهاز المحاسبات)**... ويضم عضو واحد عن كل دولة ويختص بعملية المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية، ويناط به مسؤولية مصروفات وإيرادات المجموعة الأوروبية

٧) بنك الإستثمار الأوروبي.. وهو الجهاز النقدي والمصرفي للمجموعة الأوروبية، ويتألف من الدول الأعضاء، ويتولى دراسة المشاريع وتمويلها في المجموعة الأوروبية وغيرها ولاسيما في الدول النامية.

٨) المجلس الإقتصادي والإجتماعي... ويمثل إتحاداً بين إتحادات الصناعة وغرف التجارة للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وله سلطات إستشارية في عملية صنع القرار على مستوى هيئات المجموعة الأوروبية.

٩) المصرف المركزي الأوروبي.. ويتمتع بصفة قانونية، ومستقل عن أية سلطة سياسية، وسيكون الهيئة التنفيذية لنظام المصارف المركزية الأوروبية الوطنية للدول الأعضاء التي ستعتمد (اليورو) العملة الأوروبية الموحدة... وسوف يتخذ المصرف المركزي الأوروبي من فرانكفورت مركزاً له، وسوف يتمتع بالصلاحيات التي تمنح عادة لأي مصرف مركزي، أي إتخاذ وتطبيق القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية لمنطقة اليورو، وإدارة الإحتياطيات النقدية (من عملات اجنبية وذهب) والإشراف على سك القطع النقدية، والعمل على تعزيز نظام الدفع (تارجت) الذي يتيح نقل رؤوس الأموال عبر الحدود في مجمل مناطق اليورو.. وتقع سلطة القرار داخل المصرف المركزي الأوروبي بأيدي **ستة أشخاص** هم: **الرئيس** (المنتخب لثماني سنوات كحد أقصى) - **نائب الرئيس** (المنتخب لأربع سنوات) - **وأربعة أعضاء آخرين** .. وهم مكلفون بتطبيق السياسة النقدية التي يحددها مجلس حكّام المصارف المركزية الذي يضم حكّام المصارف المركزية لدول اليورو بالإضافة إلى قيادة المصرف المركزي الاوروبي.. والمصرف المركزي الأوروبي، وقد إنطلق الآن، لن يكون له سجل في حقل محاربة التضخم،

وإحصائياته محدودة. ويفتقد إلى الشفافية وصفاء الرؤية. ويتوجب عليه التعامل مع مفارقات حادة في الأداء الإقتصادي بين سائر مناطق الإتحاد الأوروبي. وسوف يتمحور مستقبله حول تطوير قدراته الرقابية والإشرافية. ولم تضع معاهدة ماستريخت الإطار القانوني لسلطات المصرف المركزي الأوروبي في مجال اصدار التعليمات بمفرده بدلاً من تمريرها على البرلمان الأوروبي أو مجلس الوزراء الأوروبي، ولو ان للمصرف الحق في تقديم النصح والإرشاد للمجلس في قضايا الرقابة النقدية، ويوجد احتمال آخر وهو انتهاج الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي الأوروبي إما تعليمات مصرفية موحدة أو تطبيق ما تتوصل إليه الغالبية المرجّحة في مجلس الوزراء الأوروبي – مثل هذه التعليمات الموحدة ستكون ملزمة حتى للدول غير المشاركة في الإتحاد من خلال عدم قدرتها على الوفاء (بمعايير التوافق) بإستثناء المملكة المتحدة التي إختارت البقاء خارج هذه المرحلة من معاهدة ماستريخت.

*** أوروبا الموحدة: وثيقة الكتاب الأبيض – يونيو ١٩٨٥.**

والوثيقة الأوروبية الموحدة – سبتمبر ١٩٨٦.

بمقتضى الوثيقتين تم تحريك الإتجاه نحو صياغة برنامج عمل يتم بمقتضاه إنشاء مجال إقتصادي موحد بحيث تُزال كافة المعوقات المنظورة وغير المنظورة التي عاقت حتى هذا التاريخ إقامة مرحلة السوق الأوروبية الموحدة .. وقد تم بموجبها تعديل إتفاقية روما الموقع عليها في ٢٥ / ٣ / ١٩٥٧. ويعد برنامجاً لإستكمال الوحدة الجمركية الأوروبية وباقي مراحل السوق المشتركة التي كان من